الأنباء
الجمعة 20 يناير 2012

# مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

### خلال افتتاح المقر الدائم للتحالف الإسلامي في الدسمة

## عبدالصمد: ننشد تأسيس دولة دستورية تقوم على العدل والمساواة

أحمد لاري وعدنان عبدالصمد خلال افتتاح مقرهما الثالث (حسين القريني)

أحمد لاري مستقبلا محمد الصقر في افتتاح المقر

افتتح مرشحا الدائرة الاولى سيد عدنان عبدالصمد واحمد لاري مقرهما الانتخابي الثالث الكائن في الدسمة مساء اول من امس وسط حشد كبير من الناخبين، حيث اعلنا ان المبنى سيكون المقر الدائم للتحالف الوطني الاسلامي وسيواصل استقبال مريديه بصفة يومية، وكان المرشحان قد استقبلا قبل الافتتاح وفد جمعية الشفافية المكون من المراقب العام للانتخابات طلال الفضلي ومراقب الدائرة الاولى مرسال الماجدي وعضو المفوضية العليا ومنسق الفريق الدولي معصومة ابراهيم والمدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية د.زياد عبدالصمد وعضو البرلمان الاردني رئيسة اتحاد المرأة الاردنية وعضو الشبكة العربية للديموقراطية آمنة الزعبي ورئيس مرصد العالم العربي للديموقراطية والانتخابات د.طالب عوض ورئيس جمعية الشفافية البحرينية عبدالنبي العسكري ومراقب جمعية الشفافية الكويتية محمد الانصاري، حيث اشاد الوفد بالاجواء الانتخابية في البلاد وتفاعل الناخبين مع الندوات الانتخابية، مشيرين الى عراقة الديموقراطية الكويتية ورصانتها، ما جعلها من انجح التجارب في المحيط الخليجي والعربي.

**لاري: البعض لا يريد الحوار الراقي.. والشعب الكويتي واعٍ ولا تنطلي عليه الشعارات**

وقال عبدالصمد: كنا نقول دائما ونؤكد ان استقرار النظام السياسي في البلد واستقرار نظام الحكم وهو ما ننشده ونهدف اليه هو تأسيس دولة دستورية ودولة قوانين وعدالة ومساواة والدستور هو مرجعيتنا في العمل السياسي ومن دونه نعيش في فوضى وعلى الاستقرار السلام، فالمادة 50 من الدستور تقول ان نظام الحكم يقوم على الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقا لاحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطه منها النزول عن كل او بعض اختصاصها المنصوص عليه، وهي مادة اساسية اضافة الى المادتين الرابعة والسادسة منه واتصور ان المادة 50 هي قلب الدستور، لكن مع الاسف في فترة التوتر السابقة تم تجاوز هذه المادة، والمفروض على كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الالتزام بهذه المادة، ووفقا لهذه المادة المطلوب برلمان يستخدم كل صلاحياته الدستورية ويكون برلمانا نظيفا قويا واميناً يشرع ويراقب ولا يتنازل عن صلاحياته، وفي الوقت نفسه لا يتعسف باستخدام صلاحياته وآلياته ولا يستخدم التهديد والابتزاز السياسي من اجل تحقيق مصالح ضيقة وخاصة وفئوية، وهذا ما شاهدناه خلال السنوات الخمس الماضية، فالمطلوب برلمان قوي ورشيد يستخدم ادواته لمصلحة البلد وليس لمصالح فئوية واجندات خارجية والا يكون اعضاؤه طرفا في الصراع المستحكم بين اطراف الاسرة، فمن اسباب التأزيم ارتباط بعض الاعضاء بأطراف هنا وهناك في الاسرة واصبحوا وقودا لمعركة شرسة نحن من يتحمل نتائجها ويعيش مرارتها.

وانتقد عبدالصمد من يطلقون على انفسهم كتلة المعارضة قائلا ان هذا الادعاء هو زور وبهتان ومارس اعضاؤها ادوارا لتحقيق مصالح شخصية وفئوية، ودعا عبدالصمد الى الاهتمام بالتوجهات المحايدة التي تنشر مواصفات العضو الناجح الذي يستطيع ان يخدم البلد وتنشر ثقافة المعارضة والعمل البرلماني الحقيقي لرفع الوعي السياسي في البلاد، مطالبا الجانب الحكومي ان يكون قويا في ظل الظروف السياسية التي مرت بها البلاد، لافتا الى ان نظافة ونزاهة اعضائه وحدها لا تكفي.

وقال على الوزراء عدم الخضوع الى الابتزاز السياسي من قبل اعضاء المجلس وعدم الخشية من اي سؤال او استجواب او تحقيق، وكما يقال لا تبوق ولا تخاف، لكن البعض كان يخضع لهذا الاقطاع السياسي، كما ان مفهوم القوة مرتبط بعدم خضوع الوزير لاصحاب النفوذ خارج المجلس ممن يملكون وسائل اعلامية للضغط على الوزراء لتنفيذ مصالحهم، واقول لرئيس الوزراء القادم كن قويا ولا تخضع للتهديد او الابتزاز وهناك من الآن من يهدد رئيس الوزراء والوزراء لكننا سنكون داعمين لهم، لكن بان خضعوا الى الابتزاز فسنكون خصما لهم لان مصلحة الكويت في رئيس وزراء ووزراء اقوياء.

واضاف عبدالصمد انه وبحسب المادة 50 ايضا يجب ان تكون السلطة القضائية مستقلة وعشنا محاولات خطيرة للمساس بالقضاء وفرض الامر الواقع وصل الى القضاء وما حصل في موضوع الشطب اكبر دليل على ذلك ونحن نقول ان القضاء هو الفصل ومحل التظلم دون الذهاب الى التهديد او الاعتصامات حول قصر العدل ووصلنا مرحلة التعدي على السلطة القضائية التي ان مست فعلى الكويت السلام، وبحسب النصوص القضائية فلا سلطان على اي قاض عند صدور احكامه ولا يجوز التدخل في سير العدالة، وهناك معالجة قانونية للمعترض وهناك قانون لمخاصمة القضاء لضمان حسن اجراءات السلطة القضائية، لكن مع الاسف هناك بعض القوانين لا ينظرها القضاء الاداري مثل الجنسية، ما تسبب في مشكلة البدون حتى وصلت الى الجيل الرابع ولكن البعض تعسف الى ابعد الحدود في تفسير القوانين رغم وجود المحكمة الدستورية والبعض توهم انه يحكم الكويت ونحن نقول له نحن وانت شركاء في الحكم يرضى من يرضى ويأبى من يأبى وفي اطار الدستور وليس الفوضى.

من جهته، قال المرشح احمد لاري نحن رفعنا شعار كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة ومارسناها شعورا وشعارا وعملنا بهذا الشعار في مسيرتنا البرلمانية او من خلال حياتنا السياسية والاجتماعية والكل يذكر مساهمتنا في انشاء تكتل الكتل عام 2006 وايضا مساهمتنا في وضع اولويات للمجلس لاول مرة بالاتفاق مع الحكومة واجتماعاتنا مع التيارات المختلفة والتنسيق على مختلف المواقف السياسية وحققت تلك الجهود انسجاما وتوافقا انعكس الى حد كبير على اداء المجلس 2006.

واضاف لاري لقد ساهمنا ايضا في توحيد البيت الداخلي والساحة القريبة منا وتواصلنا مع الكتل الاخرى وما زلنا نتواصل للتنسيق لما فيه مصلحة الكويت ومن كان معنا كتنظيم او تيار او افراد يستطيع ان يلمس ذلك بوضوح، حيث ان تواصلنا لم يقتصر على مؤسسات المجتمع بل امتد الى السلطة في البلاد لما فيه خير البلاد والعباد فنحن نسعى الى الوحدة مع الجميع لأنها قوة وقدرة ونحارب الفرقة لأنها الضعف، لافتا الى ان المخرج من المأزق الذي تعيشه البلاد ليس بالالتفاف الطائفي او القبلي او الفئوي ولكن المخرج هو الالتفاف حول الدستور والمواطنة من خلال تعزيز العدالة وتطبيق القوانين وروح المواطنة، وهو ما يجمعنا كلنا على هذه الارض، وقال ان الكويت تكونت من مجاميع طيبة من مختلف مكوناتها وتوافقت مع اسرة الخير اسرة الصباح على مر السنين وعاشن بعضنا مع بعض في توافق ونتمنى ان تستمر هذه النعمة ونؤكد على المادة الرابعة من الدستور والتي تشير الى استمرار الحكم في ذرية مبارك والمادة السادسة من الدستور ومفادها أن الامة مصدر السلطات، وبالتالي فإن المواطنة هي اداة الاستقرار، مشيرا الى انه سيتمسك بوصية امير المؤمنين علي عليه السلام «كونوا للظالم خصما وللمظلوم عونا»، لافتا الى الظلم في توزيع المناصب والثروات والمناهج وبناء المساجد وعدم اقرار القانون الخاص بالاحوال الشخصية للمذهب الامامي.

● مبارك الخالدي

ناخبو الأولى حاضرون في مقر عبدالصمد ولاري

### خلال ندوة أقاماها لناخبات الدائرة الثانية أمس الأول في الصليبخات

## السلطان: الحكومة السابقة كانت مليئة بالفساد والإفساد ودأبت على سياسة ضرب عناصر المجتمع

خالد السلطان

عبداللطيف العميري

بحضور نسائي كبير أقام مرشحا الدائرة الثانية النائب السابق خالد السلطان وعبداللطيف العميري الندوة الخاصة بالنساء لناخبات الدائرة الثانية في منطقة الصليبخات، وشدد مرشح الدائرة الثانية خالد السلطان على أن أهمية اختيار المرشح المناسب في هذه المرحلة تبدو ضرورية أكثر من أي وقت آخر، مبينا ان الخلايا الإرهابية النائمة والمدربة على السلاح تستهدف نظام الكويت واستقرارها، لذا من الضروري ألا يتلكأ الناخبون والناخبات عن التوجه لصناديق الاقتراع وان يتركوا إحساسهم بالإحباط واليأس جانبا حتى لا يمنحوا الفرصة على طبق من ذهب لمن لا يؤتمن فيتسببوا بامتناعهم عن التصويت في إيصال من لا يستحق ومن يستهدف هذا البلد.

وشدد السلطان على أهمية دور الناخبات خلال المرحلة المقبلة لاختيار أعضاء صالحين لمجلس الأمة من أولئك المرشحين الذين يتصفون بالأمانة والتقوى ومن الذين يسعون لتحقيق مصلحة المواطن دون واسطة أو مذلة، مؤكدا ان هذه المرحلة تعتمد على وعي الناخبين والناخبات وان عليهم ان يجتهدوا للبحث والاطلاع والسؤال عن المرشحين ليوصلوا من يثقون بأمانتهم وتقواهم للمجلس.

وأبدى السلطان أسفه لانتشار الرشوة وشراء الذمم بشكل ملحوظ وغير مسبوق بالدائرة الثانية، بالإضافة إلى ظهور شكل آخر للرشوة بالدائرتين الثالثة والرابعة، موجها رسالته لمن تورط وقبض ومن ثم ندم، وداعيا إياه إلى عدم إعطاء الصوت لمن دفع المال فلعله يكفر عن ذنبه العظيم بذلك.

**العميري: سنعمل على الاستفادة من إمكانات المرأة في دفع عجلة التقدم**

**الشرع الحكيم أعطى للمرأة حقوقاً لا مثيل لها قديماً وحديثاً فكرمها وحث على رعايتها وحفظها من موبقات الاستغلال والظلم**

وأكد السلطان انه ما جاء إلى هذا المجلس إلا لرغبته في الذود عن ثوابت الأمة وتحقيق مقاصد الشريعة، مشيرا إلى ان البلد مرت عليه 7 حكومات خلال السنوات الماضية دون ان يلمس الشعب أي انجاز يذكر على الساحة، كما ان ميزانية الدولة ارتفعت بهذه السنوات من 5 مليارات حتى 20 مليارا دون ان نجد اثرا لهذه الأموال، واصفا مسيرة الحكومة السابقة بأنها كانت مليئة بالفساد والإفساد، حيث انها دأبت على انتهاج سياسة ضرب عناصر المجتمع بعضها ببعض من خلال الإعلام الفاسد، إضافة لشرائها للولاءات والانحياز في انجاز المعاملات والمصالح لصالح فئة دون أخرى لأهداف مبطنة مست النسيج الاجتماعي للبلد.

وانتقد السلطان احتضان الحكومة للإعلام الفاسد وللجهلة الذين يمثلونه ممن احترفوا ترويج البذاءات سعيا منهم لتمزيق المجتمع وتقسيمه لإثارة الفتنة بالبلد، واصفا ما حدث بأنه كان تحت مباركة ورعاية الحكومة السابقة، حيث استعانت هذه الحكومة بفئة مفسده لتعزيز بقائها وكذلك أغلبية برلمانية تم شراؤها بالإيداعات المليونية ما أوقع الكويت بمستنقع الفساد، مؤكدا ان هذه التصرفات اللامسؤولة هي التي دفعت الشعب للانتفاضة لكرامة البلد وقد أثمرت الجهود ولله الحمد بحشود كبيرة في ساحة الإرادة ساهمت في إنهاء كابوس الحكومة السابقة المزعج.

وأوضح السلطان انه كان بالمجلس السابق قد وعد ناخبيه بإنجاز جملة من القضايا، وقد استطاع ان يفي بوعده ما استطاع لناخبيه، مفصلا في شرحه ومذكرا الناخبات بأن احد هذه الأمور التي تصدى لها بالمجلس السابق كانت مشكلة قروض المواطن، فقد تم تقديم مشروع بقانون لإلغاء الفوائد الربوية عن قروض المواطنين وإعادة جدولة الديون وكان ذلك سيعود بالخير الكبير على المواطنين، خصوصا انه لقي قبولا وإجماعا كبيرا من النواب، مبديا أسفه من ان الحكومة ردت القانون بتواطؤ منها مع رئاسة المجلس السابق فلم ير النور.

أما فيما يختص بقضية غير محددي الجنسية فقال السلطان ان ما قدمه من حلول لحل قضية غير محددي الجنسية بالمجلس كان من أفضل ما تم تقديمه لما احتوته مواد هذا القانون من إعادة النظر بتشكيل اللجنة التنفيذية والزامها بمنح بطاقات تعريف لجميع غير المحددين يحصلون على ضوئها على كل الحقوق الإنسانية، على ان تقوم اللجنة بعد ذلك بتقسيمهم لعدة فئات، تكون الفئة الأولى هي من يثبت بالوقائع انتماؤهم للكويت وبالتالي تتم إحالتهم لقانون الجنسية، والفئة الثانية هم من يثبت انهم من أصول أخرى ثابتة وهؤلاء يعطون فرصة لتصحيح أوضاعهم وبعدها يتم منحهم إقامة دائمة، والفئة الثالثة هم الفئة التي لم يتم التحقق من أوضاعهم وهؤلاء يتم التعامل معهم بشكل انساني لحين التمكن من استيضاح الأمر.

كما أضاف انه باقتراحه بشأن غير محددي الجنسية أكد الحق باللجوء للجنة قضائية في حال رأى احدهم ضرورة التظلم وهي إضافة جديدة خصوصا ان التظلم لا يقبل في الأمور التي تمس السيادة إلا ان اقتراحنا منح هذه الفرصة.

وقال السلطان انه من جملة القضايا التي تبناها شخصيا بالمجلس السابق كان مشروع إنشاء صندوق يعنى بمبادرات الشباب الكويتي لتمويلهم وتبني مشاريعهم التجارية الصغيرة، وهو يقدم دعمه المالي من دون فوائد ربوية بل ووفقا للشريعة الإسلامية، مبديا رغبته في ان يتمكن فيما لو وصل للمجلس من التصويت عليه وإقراره لكون هذا الصندوق يخلق فرص عمل كبيرة للشباب كما انه يرفع من دخل الأسرة الكويتية، مشيرا الى ان بالكويت اليوم نحو 520 ألف طالب يدرس ما يعني انه خلال 14 سنة مقبلة سيكون لدينا مئات الآلاف من الشباب من الباحثين عن العمل، والحكومة قطعا لن تستوعبهم، فشبابنا منذ الآن يعانون البطالة والخريج الجامعي يتخرج ويبقى بالمنزل فترة قد تصل الى سنتين دون ان يتسنى له الحصول على وظيفة، ولذلك من الضروري ان نهتم بمثل هذا المشروع لكونه سيخلق فرص عمل كبيرة بالسنوات المقبلة للشباب.

وفي ختام كلمته قال السلطان ان من أكثر القضايا التي تؤرقه والتي يعزم على التصدي لها، قضية استقلال القضاء، فهناك تدخلات بالقضاء من قبل الحكومة وهي تدخلات ينبغي ان توقف حتى لا يصبح القضاء أداة بيد الحكومة.

وتحدث بعد ذلك النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية عبداللطيف العميري الذي أكد أهمية اختيار المرشح الذي ينطلق بطرحه من المنطلق الشرعي، وان الناخبة هي في الحقيقة شاهدة وعليها متابعة كيفية عمل وأداء النائبات النساء بالمجلس السابق، وكيف حاول هؤلاء النائبات التسويف والمماطلة في إقرار كثير من الامتيازات التي اقترحها المجلس السابق للمرأة، مشيرا الى ان أداء النائبات لم يكن مرضيا وهو ما ينبغي ان تعرفه الناخبات اليوم.

ثم تحدث العميري عن الأولويات التي يضعها نصب عينيه في حال الوصول للمجلس المقبل حيث قال ان هناك الكثير من القضايا التي تقلقه والتي لم يلمس لها اهتماما كبيرا من قبل الحكومة او النواب، فمشكلة مثل الطلاق تكاد ان تفتك بمجتمعنا، ومقابل كل 12 ألف حالة زواج هناك 5972 حالة طلاق وهي إحصائية رسمية من إدارة التوثيقات عن عدد حالات الزواج والطلاق خلال عام 2010.

وقال العميري ان مجتمعنا الذي يعاني من مشاكل متعددة مثل الطلاق وانحراف الشباب يفتقر لوجود مؤسسات ومراكز ترعى الشابات على وجه الخصوص لكي تحفظهن وتوجه الدعم والرعاية لهن في حال تفكك الأسرة والطلاق او وجود المشاكل الزوجية.

وأكد مرشح الدائرة الثانية عبداللطيف العميري ان الشرع الحكيم أعطى للمرأة حقوقا لا مثيل لها قديما وحديثا فكرمها وحث على رعايتها وحفظها من موبقات الاستغلال والظلم، مضيفا انه بالنظر الى أحوال المرأة بالكويت نجد ان لها حقوقا لابد من توفيرها ونحن سنقف مع هذه الحقوق كما عهدتمونا مسبقا وبإذن الله، ومن أهم الحقوق الخاصة بالمرأة التي نضعها نصب أعيننا إنصاف أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي وتوفير الحياة الكريمة لها، وكذلك رفع مكانة المرأة أما وبنتا وزوجة وذلك بحفظ كيان الأسرة وتوفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية التي تكفل لها الحياة الكريمة، وحماية المرأة من كل ما يخدش حياءها وكرامتها الإنسانية ومحاربة الظواهر السلوكية المنحرفة بالمجتمع والتي تعصف بالمرأة والرجل، وكذلك نعدكم بأننا سنعمل على الاستفادة من إمكانات المرأة في دفع عجلة التقدم بالمجتمع من خلال إشراكها بالمجالات التي تلائم طبيعتها وقدراتها.

ثم انتقل العميري الى بيان رؤيته للعمل من أجل مستقبل للكويت، فقال: اننا اذا ما أردنا مستقبلا مشرقا فلابد أن يكون هناك مجلس أمة يعبر عن إرادة الأمة الحقيقية، ثم تشكل حكومة تتوافق مع مخرجات هذا المجلس، حكومة قادرة على الانجاز وتحمل مسؤولياتها، حكومة همها العمل لا البقاء في الكراسي والطموح لمآرب أخرى، اننا في الكويت لدينا مشكلة تكمن في وجود الكفء الذي يطبق القوانين، ويتحمل مسؤوليتها، وما أدل على من قانون خطة التنمية وقانون الخصخصة وقانون حماية المنافسة وكسر الاحتكار وقانون المستودعات الحدودية وغيرها.

وقال انه في السابق قدمنا برنامج عمل واستطعنا ان نترجم هذا البرنامج الى اقتراحات بقوانين واقتراحات برغبة ومشاركات برلمانية لترجمة ما نقوله الى أفعال، ولكن يبقي الانجاز رهينا بالوقت والوضع السياسي العام، وكنا نتمنى أن تكون لنا فرصة ووقت كاف لنخرج هذه المقترحات لترى النور.

ثم عرض العميري بعض هذه المقترحات، ومنها: قضايا المتقاعدين والصحة والإسكان والتعليم والمرأة، حيث قدمنا مقترحات للمرأة وقوانين عديدة ترجمة لوعودنا وأطروحاتنا الى واقع ملموس، وما أقر من قوانين المرأة في المجلس السابق فيما يتعلق بالحقوق الإسكانية وكفالة المرأة لزوجها وأولادها غير الكويتيين الى غير ذلك مما قدمنا من مشاريع.

وكذلك الاهتمام بموضوع الشباب ومستقبلهم، خاصة فيما يتعلق باستكمال الدراسة والدراسات العليا ومستقبلهم الوظيفي وكيفية توفير فرص عمل كافية ومناسبة لهم من خلال أفكار ومقترحات مشروحة بشكل مفصل في برنامجنا الانتخابي ولعل أهمها مشروع الصندوق الوطني للتنمية والذي يهدف لإيجاد آلاف الفرص الوظيفية للشباب بشقيه الذكور والإناث، وكذلك موضوع الأسعار وقانون زيادة دعم السلع وقانون الاحتكار وانشاء هيئة عامة وتطبيق قانون المخازن الحدودية وغيرها.